ثالثاً : تعليقات ومناقشات

كتاب التذكرة الهروية في الحيل الحربية

لعلي بن أبي بكر الهروي

المتوفى سنة ٦١١ هـ

الدكتور إبراهيم السامرائي

هذه رسالة لطيفة وقفتُ عليها منذ سنين في نشرة مصرية لم تنل عناية خاصة من ناشرها . وقد عرفت أن نشرة «نقدية» صنّفها أحد المستشرقين وقام بنشرها المعهد الفرنسي في دمشق ، ولم أستطع الحصول عليها ، ولكني وجدتها أخيراً مصوَّرة في هذه النشرة المشار إليها .

---

(١) هو علي بن أبي بكر بن علي الهروي ، أبو الحسن : رحالة ، مؤرخ ، أصله من هراة ، ومولده بالموصل . طاف البلاد ، وتوفي بحلب . وكان له فيها رباط ، قال المنذري : كان يكتب على الحيطان ، وقلما يخلو موضع مشهور من مدينة أو غيرها إلاّ وفيه خطّه ، حتى ذكر بعض رؤساء الغزاة البحرية أنهم دخلوا البحر المالح الى موضع وجدوا في برّه حائطاً وعليه خطه . من كتبه «الإشارات إلى معرفة الزيارات-ط» و«الخطب الهروية-خ» ، و«التذكرة الهروية» و«كتاب رحلته - خ» .

انظر : ابن خلكان ٣٤٦/١ ، والتكملة لوفيات النقلة-خ- الجزء السابع والعشرون ، وابن الوردي ١٣٢/٣ وفيه :

«كانت له يد في الشعبذه والسيمياء والحيل ، وطاف أكثر المعمور» . و«نهر الذهب» ٢٩٣/٢ . وفيه ما كتبه على قبره يصف نفسه :«عاش غريباً ومات وحيداً ، لا صديق يرثيه ، ولا خليل يبكيه ، ولا أهل يزورونه ، ولا إخوان يقصدونه ، ولا ولد يطلبه ، ولا زوجة تندبه ، سلكت القفار وطفت الديار ، وركبت البحار ، ورأيت الآثار ، وسافرت البلاد ، وعاشرت العباد فلم أر صديقاً صادقاً ولا رفيقاً موافقاً ، فمن قرأ هذا الخط فلا يغتر بأحد قط» .

و«آداب اللغة» ٨٧/٣ ، والكتبخانة ٥٨/٥

عن «الأعلام» للزركلي .

أقول : إن هذه النشرة الثالثة التي قامت بها «مكتبة الثقافة الدينية ببورسعيد» هي مصورة «نشرة المعهد الفرنسي» ، بل إنها نشرة «مزوَّرة مسروقة» ، فقد حذف أصحاب «مكتبة الثقافة الدينية ببورسعيد» اسم النشرة الأصل ، وهي «نشرة المعهد الفرنسي» وطمسوا على اسم المحقق المستشرق العالم .

وهذا هو دأب جماعة من الناشرين في دنيا العرب «المسلمين» ، وحديث التزوير والسرقة والسلخ حديث طويل ذو شجون .

وليست كلمتي هذه تثني هؤلاء السرّاق المَهَرة عن سوء ما يقترفون في العلم ، ولم يكن الدين الحنيف برادع لهم وإن أساؤوا إليه بما اجترحوا من أسماء لهم .

أنتهي من هذه لأدخل في هذه الرسالة الجميلة بصنعة محققها المستشرق التي قرأتها فكان لي فيها وقفات مفيدة فأقول :

١ - جاء في فاتحة «الرسالة» في الصفحة الخامسة قول المؤلف :

«وبعد فإنه لمّا سألني الأخ الصالح والخل الناصح أن أصنِّف له كتاباً وأبوِّبه أباً» .

قلتُ : وتمام العبارة أن تكون :« . . . . . وأبوِّبه أبواباً» .

وأنا أتساءل : أكان هذا من أثر التصوير أم كان ممّا قصّر فيه المحقق؟

٢ - وجاء في هذه الصفحة أيضاً :

« . . . . . وما يعتدّونه لكشف الكروب ، وما يذّخرونه لرفع المشكلات . . .» .

قلت : إن الفعل «يذّخرونه» مزيد أصله بناء «افتَعَل» ولما كانت فاء الفعل ذالاً أُبدلت تاء «افتَعَل» دالاً ، وهذه الدال التي أصلها تاء إما أن تُغَيَّر إلى الذال لتناسب الذال الأولى وهي فاء الفعل ، وتدغَم فيها كما وَقَع في هذه العبارة ، وإما أن تُغَيَّر الذال ، وهي فاء الفعل إلى دال وتدغم الدال فيكون الفعل «ادَّخَرَ» .

وهذه الصيغة بالدال المدغمة هي الغالبة الكثيرة و «الادِّخار» أكثر استعمالاً من «الاذِّخار» .

٣ - وجاء في الصفحة السادسة :

« الباب الرابع عشر في لقاء العدو وصفة المنازل ومكائد الحرب» .

قلتُ : وصواب «مكائد» هو «مكايد» بالياء ولا يهمز . وهذه مسألة صرفية لغوية وعدم إبدال الياء همزة راجع الى أن الياء أصل وليست زائدة فهي كالياء في «معايش» و «مصايد» ، وإنما تبدل الياء الزائدة التي جيء بها لصيغة «فعيلة» نحو : حديقة وجمعها «حدائق» . وقد عيبَ على نافع المدني قراءته «وجعلنا لكم فيها معائش» ١٠ : سورة الأعراف .

وقد تكرّر هذا التجاوز مرّتين في الصفحة السابعة ، ومرّة أخرى في الصفحة السابعة عشرة .

٤ - وجاء في الصفحة السابعة :

« الباب العشرون في ضرب المصاف ومكائد الحرب . . .» .

قلتُ : و«المصاف» من المصطلح الذي استحدث في العصور

العباسية المتأخرة ، ويراد به نصب آلة الحرب من خيام وغيرها .

٥ - وجاء في الصفحة الثامنة :

« . . . ويشمّر عن ساق اجتهاده في حماية بيضة الإسلام . . .» .

قلتُ : والذي نعرفه أن «التشمير» عن «ساعد» اليد لا عن «ساق» الرجل . وقد يكون هذا التغيير قد طرأ في العربية المتأخرة ، أو أنه من فعل الناسخ .

٦ - وجاء في الصفحة الحادية عشرة :

«وليحذر (السلطان) من استدامة الوالي في الثغور . . . فإن ذلك «يؤدّي الرعيّة أنه مستبدّ . .» .

قلتُ : لعل الفعل «يؤدّي» في غير موضعه ، والذي أراه أن الأصل : «يُؤذن» الرعيّة . .

٧ - وجاء في هذه الصفحة أيضاً :

« . . . وربّما كاتَبَ (الوالي) أصحاب الأطراف . . . فأُفسِدَ حال المَلك وخالفَ عليه رعيّته . . .» .

قلتُ : « والوجه أن تكون العبارة : فَأَفْسَدَ حال المَلك . . .» بالبناء للمعلوم .

٨ - وجاء في هذه الصفحة أيضاً :

« . . . فليحذَرْ غائلة ذلك اللهم إلا أن كان واثقاً . . .» .

قلتُ : والصواب :«اللّهم إلاّ «إنْ» كان . . .» ولا وجه لـ «أن» المصدرية .

٩ - وجاء في الصفحة الثانية عشرة :

« . . . فإن الطباع ينفعل بعضها لبعض . . .» .

قلتُ : إن كلمة «طِباع» مفرد لا جمع ، ولكن هذا تجاوز حَدَث في هذه العصور المتأخرة واستمر إلى عصرنا هذا . ولعل سبب هذا شيوع «فِعال» بكسر الفاء في أبنية جمع التكسير في الأسماء والصفات نحو :«رِجال وكِبار» ، واستعمال «طباع» في هذه العبارة هو بمعنى جمع «طَبْع» ولم يرد هذا في فصيح العربية ، فجمع «طَبْع» على «أطباع» مثل نَهْر وأنهار .

وجاء الفعل في هذه العبارة «ينفعل» بعضها لبعض» .

قلت : ولعل الأصل : ينتقل «كما ورد في إحدى نسخ المخطوط» كما أثبت المحقق في حاشيته .

١٠- وجاء في هذه الصفحة أيضاً :

«ويجب على السلطان أن ينزّه مجلسه من أهل الفساد . . .» .

قلتُ : إن «السلطان» في الأصل مصدر ، ولكنه تحوّل في هذه العصور المتأخرة إلى دلالة «صاحب السلطان» أي المَلِك ، ثم شاع في عصور الدويلات التي أعقبت زوال الدولة العباسية .

١١- وجاء في الصفحة الثالثة عشرة :

« ويجب على السلطان اذا أدهمه أمر أو قصده عدوّ أو . .» .

قلتُ : الصواب : «دَهَمَه» أمر . والفعل ثلاثيّ متعدّ . ولعل زيادة الفعل جدّت في العصور المتأخرة ، أو كان ذلك من فعل الناسخ

للأصل المخطوط . وقد تكرر هذا في الصفحة الثانية والعشرين كما أثبت المحقق :«بل يُدهمهم . .» .

١٢- وجاء فيها أيضاً :

« . . . . ولا يهمل (أي السلطان) أمر المشورة . . . . ولا يحتقر بصورة ذميمة صاحبها ذو مكرٍ ورأيٍ وعقلٍ . . .» .

أقول : وسلامة العبارة تقتضي أن يكون «النظم» على النحو الآتي :

« . . ولا يحتقر بصورة ذميمة صاحبها (وهو) ذو مكرٍ ورأيٍ . .» .

١٣- وجاء فيها أيضاً :

«وليحذر (أي السلطان) اختلاف الآراء فإن ذلك يُنتج عدم النظام . .» .

قلتُ : إن الفعل «يُنتج» الرباعيّ بمعنى «يُولِّد أو يُسبِّب» ، وهذا معنى جديد ، ذلك أن الفعل في فصيح العربية ثلاثي «نَتَجَ» وهو خاص بالناقة ، وهو فعل قاصر ، يقال : نَتَجت الناقة ، ويرد كثيراً بالبناء للمفعول وإن كان المعنى بناءه للمعلوم ، فقالوا : نُتِجَتْ الناقة . و«النتاج» ما تلده الناقة .

وقد حوّل المعربون هذه الدلالة فأطلقوها على غير ما تأتي به الناقة إلى الأمور الأخرى ، واقتضى هذا إلى جعلها تتجاوز إلى المفعول فزادوا الهمزة .

و«الإنتاج» في العربية المعاصرة معروف ، ودلالته عامة غير مقيدة بشيء . وكأن هذا التحوّل قد بدأ في العصور العباسية المتأخرة .

١٤- وجاء فيها كذلك :

« . . .ويستعمل (أي السلطان) في جميع أموره الجدّ والاجتهاد فإنّ به ثبات الملك ، وعليه (أي السلطان) بالحزم فيه يبلغ المقاصد . .» .

قلتُ : إن الوجه في العبارة أن يقال :« . . فإنّ «بهما» (أي الجدّ والاجتهاد) . وكذلك :« . . .وعليه بالحزم «فبِه» يبلغ المقاصد . .» .

١٥- وجاء فيها كذلك :

« . . . . والرأي يُريه (أي السلطان) عاقبة الأمور في مباديها . . .» .

قلتُ : والصواب : مبادئها (بالهمز) . إن الذي جعل المحقق يثبت «مباديها» بتسهيل الهمزة ياءً ، هو أنه رأى الكلمة بالياء في الأصل المخطوط .

أقول : وكأن تسهيل الهمزة هو المتّبَع الكثير في «النساخة» ، وقلما تجد مخطوطاً ظهر فيه الهمز . ومن أجل ذلك جاء محقق المخطوط ونقل ما رآه ، ولم يفطن إلى الصواب إلا القليل من المحققين ممن يملكون شيئاً من اللغة ،

١٦- وجاء فيها أيضاً :

« . . . . فإنّ الجاهل إذا أَرَتْه نفسه شيئاً بادَرَ إليه ولم يُفكّر في عاقبته ، والحازم العاقل إذا أَرَته نفسه شيئاً أفكرَ فيه ولم يقدِم عليه إلا . . .» .

قلت : إن الفعل «فكَّر» بالتضعيف صحيح ومعروف ، غير أن المعربين الأقدمين عرفوا المهموز لغرض التعدية أكثر في استعمالهم من المضعف فقالوا : أصلَحَ ، ولم يقولوا صَلَّح ، وقالوا : أعمَلُ ولم يقولوا : عَمَّل ، وقالوا : أفهَمَ ولم يقولوا : فَهَّم ، إلا أن يكون في التضعيف فائدة خاصة تتجاوز التعدية .

إن استقراء بناء «أفعَلَ» المزيد بالهمزة في لغة التنزيل يدلّ على هذا فهو مستفيض وهو أكثر مما ورد على «فَعَّل» المضاعف ، ولعل هذا شيء دَرَجت عليه العربية .

والذي أراه أن وجه العبارة هو :«ولم يُفكِر في عاقبته» والفعل «أفكَرَ» في صيغة الماضي ، ويدلّ على هذا مجيء «أفكَرَ» في آخر هذه العبارة .

١٧- وجاء في الصفحة الخامسة عشرة :

« . . . . وليظهرْ له (أي لرسول السلطان) البأس والنجدة . . . . فإنّه لابدّ وأن يشرح له أحوال صاحبه . . .» .

أقول : والصواب :« . . . فإنّه لا بد أن يشرح له . . .» وزيادة الواو بعد «لابد» من الغلط الذي شاع في عربية العصور المتأخرة ، ومازال هذا في العربية المعاصرة ، يقال كثيراً في عصرنا : لابدّ وأن يكون في الأمر مصلحة . . .

والصواب : لابدّ أن يكون . . .

١٨- وجاء فيها أيضاً :

« . . . فقلّ ما تزول دولة أو يذهب ملك أو . . .» .

قلتُ : تأتي «مـا» هذه المصـدرية بعـد الفـعل «قلّ» و «طال» وغيرهما ، وهي حرف فتوصل رسماً بالفعل قبلها فنقول : قلّما وطالما . ولا تفصل «ما» عما قبلها إلا أن تكون اسماً ، يقال : قلّ ما يُراد به الخير أي قل الذي يراد به الخير .

١٩- وجاء فيها أيضاً :

« . . . ويرسلهم (أي الجـواسـيس) شـرقـاً وغـرباً وقـرباً ليُطالعـوه بالأخبار» .

أقول : وتمام العبارة :«ويرسلهم شرقاً وغرباً ، «وبُعداً» وقُرباً . . .» .

٢٠- وجاء في الصفحة السادسة عشرة :

« . . . . وليكتُم أمره (أي الجاسوس) ويتجسّس ويُخفِ نفسه ويتجسّس . . .» .

أقول : والفعل الأخير هو «يتحسّس» بالحاء المهملة ، وصاحب العبارة يُناسب بين التجسُّس والتحسُّس ، والتناسب مقصود .

٢١- وجاء فيها أيضاً :

« . . . ويجب على السلطان أن ينظر في حـــال الرعـــيّة . . . ولايُماطلهم فيضعفوا ويُوغِّر قلوبهم عليه . . .»

أقول : لم يستعمل بناء المضاعف من مادة (و غ ر) بل المعروف الفصيح هو المهموز «أوغَرَ» ومضارعه «يُوغِر» .

ولي أن أقول : لو أن المحقق المستشرق قد رأى هذا الفعل مشدّداً في الأصل المخطوط لكان له أن يصلحه فيجعله رباعياً بزيادة الهمزة ، ويحمل ذلك على عبث الناسخ .

٢٢- وجاء فيها أيضاً :

« . . . ولا يهمل أمر الصُنّاع والمقدّمين كالمعمارية والمنجنيقية والجرخية والزرّاقين والترّاسة والنقّابين . . » .

قلت : إن هؤلاء «الصُنّاع» وهؤلاء «المقدّمين» هم تمام آلة الحرب في العصور العباسية المتأخرة .

إن «المعمارية» اسم جمع لـ «معمار» وهم أهل البناء والإشادة ، و«المنجنيقيّة» جماعة من يرمون «المنجنيق» وهو آلة الحرب التي يُرمى بما يحرق ويُدمّر كالنفط ونحوه .

وأما «الجرخية» فهم الذين يعالجون «الجرخ» وهي كلمة دخيلة على هيئة مركبة . و«الزرّاقين» الذين يزرقون السهام والقسي والنُشّاب . وأما «الترّاسة» فهم حملة التروس يتحصّنون بها ، و«النقّابون» الذين ينقُبون الجدران والحصون يمهّدون بذلك للمحاربين حملة السلاح .

وجملة هذا من تمام آلة الحرب في الأزمنة القديمة .

٢٣- وجاء في الصفحة السابعة عشرة :

«ويجب على السلطان أن يتفقّد خزائن السلاح وما فيها من السيوف والرماح والكبورة والزَّرَد والتُّراس والعُدَد والجنويات والجواشن والجفتيات وجياد الطوارق والحراب والقسيّ وأوتارها والجروخ والزيارات والحسك وآلة النقوب والكلاليب للحروب وأخشاب المنجنيقات والعرّادات وحبال القنّب ، وكلما يطلب من آلة الحرب وكثرة الحجارة الكبار والكفيّات الصغار والحلق

والمسامير والزفت والقار والكلس وجلود الجواميس والجمال والبقر والأوعال والنفط وآلته والقدور وحوائجها» .

أقول : وجملة هذا تؤلّف آلة الحرب في تلك الأحقاب وفيها من الكلم ما نعرفه وندرك دلالته وما زال شيء منه باقياً . على أن طائفة من هذه المواد تدخل في باب الغريب الدخيل ، وكل ذلك يندرج في حيّز الكلم الفني القديم .

ومن هنا ، تقدّم هذه الرسالة اللطيفة ضرباً من تطور حضاري عرفته العربية .

ثم إننا نجد فيها مادة أخرى تظهر لنا اهتمام أولي الأمر من الملوك والولاة بحاجة ذلك التطور الحضاري من مواد العيش وما يتصل بها .

٢٤- وهذا ما نقرؤه في هذه الصفحة أيضاً :

«وليعتبرْ (أي السلطان) الأهراء وما فيها من الحبوب كالحنطة والشعير والعَدَس والجُلبان وبيوت الأتبان ، ويعتبر المخازن وما فيها من الملح والأسمان والزيوت والأدهان وكثرة الشحوم والنمكسود من اللحوم والكبود المملّحة والأطراف المشرّحة . .»

٢٥- وجاء في هذه الصفحة أيضاً :

« . . . وربّما قال بعض الجهال : وما الحاجة الى ما قالَ وذَكَرَ وَسَطَر وكتَبَ وأكثَرَ ، فقد رأينا من كان حصنهم منيعاً قوياً وقتالهم شديداً فلما أعوزَهم الملح تركوه وخرجوا منه «أدلّة» وسلّموه . .» .

قلتُ : هذا ما أثبته المحقق المجتهد ، وكأنه قد غُمّ عليه فحوى الكلام ، ذلك أنه أثبتَ «أدلّة»وليس لها مكان لأنها «أذلّة» بالذال المعجمة .

٢٦- وجاء في هذه الصفحة كذلك :

وإذا بلغه (أي السلطان) أن العدوّ الكافر يقصده ، ويعلم أنه قادر على لقائه فليتجرّد للقائه ، وليبادر بالخروج من بلده بجيشه وحشده ، ولتتَقَدَّمه الجواسيس الثقاة (كذا) ليكشفوا له الأخبار . . .» .

أقول : وهذا يظهر واجب السلطان الحاكم وما يلزمه عمله في الاستعداد للحرب . وقد جاء فيه : «الجواسيس الثقاة» .

و«الثقاة» جمع «ثقة» ، وقد أشكل هذا على المحقق بدليل أنه رسمها بالتاء المعقودة وكأن «ثقاة» مثل «حُماة وأباة» ، وليس الأمر كذلك فهي جمع مؤنث بالألف والتاء نظير «ثَمَرات» و «زَهَرات» ، والتاء فيها تاء مبسوطة . وأن «حُماة» و «أُباة» جمعا «حام» و «أبيّ» ، والجمع تكسير ووزنه «فُعَلة» . وليس هذا مثل ذاك! فالصواب :«ثقات» بالتاء المبسوطة جمع «ثقة» .

٢٧- وجاء في الصفحة الثامنة عشرة :

« . . . ولا يمكّنهم (أي لا يُمكّن السلطان أعداءه) من أن يتّسعوا في الأرض ويمتازوا بالعلوفة ، وليكمن لهم بالمكائد وينصب لهم المصائد . .» .

أقول : لعلّ الصواب «يمتاروا» بالراء من «الميرة» وهي ما يحتاج إليه من الحبوب والعلف . و «العلوفة» هنا هي العَلَف من الشعير والتبن .

وحقيقة «العَلوفة» بفتح العين هي الشاء التي تُعلَف ، وكأنها تحوّلت إلى المصدر فضُمّت العين .

وأما «المكائد» بالهمز فقد سبق الكلام عليها .

ثم نجد «المصائد» بالهمز ، وصوابها «المصايد» بالياء ، ولا تبدل هذه همزة لأصالتها وقد سبق هذا في الكلام على «مكايد» .

٢٨- وجاء في لصق هذا الكلام قول المؤلف :

« . . فلا بد وأن يبلغ العدوّ ذلك . . . فلا بدّ وأن يبقى في القلوب أَثَر . . .» .قلت : وقد مرّ الكلام على زيادة الواو بعد «لا بد» وزيادتها خطأ شائع .

٢٩- وجاء في الصفحة التاسعة عشرة :

«وليحذر (السلطان) أن يُنفذ سريّة مع غيرِ خبير ولا عالم بالحرب ، وليكن المقدّم عليها كالقانص الحاذق الذي إن وَجَد طمعاً له في صيد أهدَف اليه . .»

قلتُ : «المقدّم» رتبة في الجيش وهو صاحب السريّة . وكأن الجيوش العربية في عصرنا استعارت رتبة «المقدّم» القديمة فأحيت المصطلح القديم .

ثم إن الفعل «أهدَف» المزيد بالهمزة مولّد حُرف في «العربية العباسية» والأصل الفصيح الثلاثيّ «هَدَفَ» .

٣٠- وجاء فيها أيضاً :

«وليكن المقدَّم عليها (أي السريّة) ذا رأيي (كذا) وعقل . .» .

أقول : والصواب : «ذا رأي» ، وكأن هذا من الخطأ المطبعي .

٣١- وجاء في هذه الصفحة أيضاً :

« . . . والسريّة تفرَّقت وسَرَت وجرى ما شاع خبره وذاع ذكره ، وانكسر السرية وَهَن عظيم (كذا) وخطب جسيم» .

قلت :كأنّ النص قد عرض له في قول المؤلف :«وانكسر السريّة وَهَن . . .» فساد في البناء ربما أتى به الفعل «انكسر» الذي لابد أن يكون مصحّفاً .

٣٢- وجاء في الصفحة العشرين :

«قال الإسكندر : إنني لم أحضر حرباً إلاّ وعلمت من وزن نفسي . . .» .

قلتُ : إن مجيء الواو بعد «إلاّ» هو من أساليب العربية في العصور المتأخرة ، والصواب عدمها ، قال تعالى :«وما يأتيهم من رسولٍ إلاّ كانوا به يستهزئون» .

٣٣- وجاء في الصفحة الحادية والعشرين :

« . . . وليرعب قلب العدوّ بنشر الرايات ودَقّ الكوسات ونعير البوقات وأصوات الطبول والنقّارات . .» .

أقول : كأن هذا كله يؤلف جملة الآلات الصوتية من الموسيقى التي تمارس لدى العساكر ، ومنها «الكوسات» وكأنها مما يضرب بعضه ببعض فيَحدُثُ صوت عالٍ .

٣٤- وجاء في الصفحة الثانية والعشرين :

« . . . ولينظر إلى مقدّمي عسكر عدوّه فليجعل تجاهه من الرجال الجياد والفرسان الأجواد ، كلٌّ كفؤ لكفؤه (كذا)» .

أقول : وصواب الرسم : «كلُّ كُفْءٍ لكُفْئِه . .» .

٣٥- وجاء في الصفحة الثالثة والعشرين :

« . . . ولعلّ يجد فرصة ينتهزها . .»

قلت : والصواب :«ولعلَّه يجد . . .» .

٣٦- وجاء في الصفحة الرابعة والعشرين :

« . . . وتفتر هِمَمُهم وتختلف آراءهم (كذا)» .

أقول : والصواب :« . . وتختلف آراؤهم . .» .

خاتمـــة :

هذه وقفات عدة اجتزئ بها عن مسائل أخرى أحسبها من الخطأ المطبعي .